

المحافظة
حي الاطلاع والعمم على الجهات المعنية
للعمل بمضمونه
وزير الادارة المحلية والبيئة
الهيئة العامة للالطروش

صورة
وزارتي المالية
التفريط بالصورة
٢٠٠٩/١٢/٢٢

الجمهورية العربية السورية
وزارة المالية
مديرية الإيرادات
دائرة الرسوم والعوائد

الرقم: ٤٥٢
السنة: ٢٠٠٩
الصفحة: ٤

٢٠٠٩ شهاد

إلى وزارة الإدارات المحلية والبيئة

٤١٦٩
٤٨
٤٥

إشارة إلى كتابكم رقم ٤٥٧٦/١٥/١١٥ تاريخ ٢٠٠٩/١٥/١٥ المعطوف على حاشية السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية رقم ٦٦٥٠/٨ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨ المعتبرة على كتابكم رقم ٤٣/١٥-٢٤٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٩ بشأن بيان الرأي في إمكانية جبر الكسور لأقرب الليرة السورية الأعلى وذلك عند استيفاء الإضافة المفروضة على رسم الطابع المالي وفقاً لاحكام القانون رقم ٣٥/٣٥ لعام ٢٠٠٧ لعام ٢٠٠٠ نين ميللي:
بما أن القانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٧ القاضي بحق مجالس المحافظات في الجمهورية العربية السورية بإضافة نسبة على الضريبة والرسوم الخاصة بالدولة قد نص على أن لا تتجاوز النسبة المذكورة عن ١٠% .
وبما أنه بموجب القرارات الصادرة عن مجالس المحافظات في سوريا استناداً لهذا القانون والتي تتعلق بالبطاقات الإقليمية لكل محافظة قد حدّدت نسبة ٥% من قيمة رسم الطابع المتوجب على الوثائق والمعاملات والعقود التي تخضع أصلًا لرسم الطابع.

وبما أن الإضافة على قيمة رسم الطابع بحدها المقرر حالياً وبالنسبة ٥% لا علاقة لها برسم الطابع المتوجب على الوثائق إلا في حدود تطبيق النسبة على قيمة الرسم المتحقق لأن هذه الإضافة ليست جزءاً من الرسم نظراً لاختلاف المطروح مما ينفي إمكانية جبر كسور الليرة السورية إلى عشر ليرات السورية الأعلى .

وبما أنه نبين من التطبيق العملي أن تدوير أجزاء الليرة إلى العشر ليرات الأعلى قد يؤدي من حيث النتيجة إلى أن حصوله الإضافة بعد التدوير تزيد عن النسبة المقررة قانوناً التي يجوز ل المجالس المحافظات إضافتها إلى قيمة رسم الطابع مما يشكل في حال التدوير المطلوب لجزاء الليرة إلى العشر ليرات الأعلى مخالفه قانونية .

لما نقدم فإننا نشاطركم الرأي بوجوب استيفاء الإضافة على قيمة رسم الطابع في الحدود التي تنتهي عن تطبيقها وتدوير أجزاء الليرة السورية إلى الليرة السورية الأعلى فقط .

يرجى الاطلاع وإجراء المقضى أصولاً وإعلامنا نسخة عن تعديكم .

دمشق س

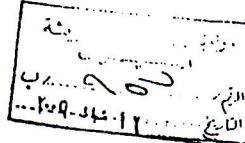
/ وزير المالية

بيان

الدكتور محمد الحسين

بالتفويض
معاون الوزير

ممثل المحضر السادس
الرقم: ١٣٩٣



محافظة ريف دمشق

الجمهورية العربية السورية

رقابة مجلس الوزراء

الجهاز المركزي للرقابة المالية

الرقم: لـ ٢٠٩/٢٢

التاريخ: ٢٠٠٩/٢/٢٢

تميم

ثبت أعلاه كتاب وزارة المالية رقم ٤١٦٩/٤٨١٥ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٢ المعمم من قبل السيد محافظ ريف دمشق برقم ١٣٩٣
تاریخ ٢٠٠٩/٣/٢

للاطلاع والتقييد بمضمونه

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية

أحمد زيتون